جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة الثامنة

/ المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني

إذا كان الاستخدام الجديد لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي يمثل اليوم على المستوى المحلي جملة الأطر الموسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة ويمثل على المستوى العالمي شمولية المفهوم ليشمل كل المنظمات غير الحكومية التي تنزع نحو العمل التطوعي بما فيها القوى العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود، فإن ذلك لا يعني إعادة صياغة المفهوم وإنما إعادة اكتشافه من جديد وجعله يتماشى وجملة التحديات السريعة والمتتالية التي سهّلت انتقال المجتمعات نحو الديمقراطية.

لكن البعض يرى أن الشكل الجديد لمفهوم المجتمع المدني، إنما هو في حقيقة الأمر إعادة لاكتشاف مضمونه كما جاءت صياغته في كتابات (غرامشي) بعد إزالة جوانبه الفلسفية الماركسية، وهو ما جعل الماركسيون المجدّدون الذين يميلون لدور المؤسسات غير الحكومية في التغيير الاجتماعي والسياسي يُضمِّنون المفهوم أحقّية الدّفاع عنه وامتلاك نصيب من تراثه الاجتماعي والسياسي.

إن الشيء الذي زاد المفهوم غموضا في ظل العولمة وأيديولوجية الدولة الليبرالية الجديدة، هو تداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية بالعناصر الثقافية والسياسية التي جعلت مضمونه يُوظف تارة ضد مركزية الدولة واستخدامه للرد على الاعتماد الزائد على آليات السوق في ظل تراجع الدولة عن وظائفها الاجتماعية والسياسية تارة أخرى.

هل يتوجب حينئذ على المجتمع المدني احتواء عامل السوق؟ كما يشير (كريشان كومار) في مذكرته الإضافية عن مفهوم المجتمع المدني. فكيف يتم التعامل مع التحليل الماركسي القائل بأن "تحليل التركيب البنيوي" للمجتمع المدني إنما يُلتمس في الاقتصاد؟ وهل يُلتمس بالضرورة في الاقتصاد؟ وألا يمكن الاتفاق مع التحليل الغرامشي؟ طالما أن المجتمع المدني بالنسبة إليه يمثل كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري للدولة فحسب، وإنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية وهو الميدان الذي تتم فيه فرض هيمنة المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

ينقسم العلماء والمفكرون حول هذه الإشكالية حسب (كريشان كومار) إلى مذهبين اثنين أحدهما أوروبي والآخر أمريكي شمالي.

الأوروبيون أمثال (إيرنست غيللنر) Ernest Gellner و (فيكتور بيريز) Victor Pérez بالإضافة إلى المنظرين من أوروبا الشرقية يميلون لأن يكونوا "معممين"Généralistes يرون أن المجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات السياسية الليبرالية وليس الأسواق فحسب، فهو المجتمع التجاري الليبرالي في جميع مظاهره. وهناك معممون آخرون ينطلقون ضمن نزعة ماركسية يميلون للتأكيد على المؤسسات غير الحكومية دون نسيان عامل السوق. وهناك الأمريكيون أمثال (جون كوهين) Jean Cohen و(أندري أراتو) André Arato و(جيفرِي ألكسندر) Jeffrey Alexander فهم "أَدْنَوِيُّونْ" Minimalistes يسمحون بالحد الأدنى كما يسميهم (كريشان كومار).

والأهمية في الأمر عندما يضيف صاحب المذكرة الإضافية عن المجتمع المدني أنّ المذهبان إنما يكتسبان خلفيتهما العلمية والفكرية من المفكر الأوروبي (يورغن هابرماس)Jurgen Habermas الذي يتفق بدوره مع منهجية (غرامشي) في إقامة التمايز بين الحقول الاجتماعية والثقافية والحقول السياسية والاقتصادية والفصل بينهما.

فليس من الصدفة أن يُولي (هابرماس) Habermas المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني عناية خاصة باعتباره مفهوما مستقلا وليس مجرد مفهوم فلسفي وجعله وسيطا مقابلا للدولة أو للمجتمع السياسي"الدولة في الإطار العام والمجتمع المدني في الإطار الخاص".

لماذا هذا الاهتمام بما طرحه غرامشي وحتى في الكتابات السياسية الغربية؟ لأن الفكر الغرامشي يرفض سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي تفرض مجتمعا مستقلا إلى حد بعيد عن إشراف الدولة.

يحدث الأمر نفسه بالنسبة لليبرالية التي تراجعت فيها الدولة عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية في ظل ظاهرة العولمة، فما يُلاحظ اليوم هو رد المجتمع المدني في تمظهره لليبرالية عن نزعات الليبرالية المتوحشة واعتمادها الزائد على آليات السوق دون مراعاة الحدود والمبادئ، هي إذا نقاط الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والفكر الغرامشي المتجرد من جوانبه الفلسفية.

وعلى هذا الأساس يُستخدم المجتمع المدني اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء والتي تقوم بأدوارها في إطار إرادي وبشكل مستقل ضمن إطار موجة التغيير الديمقراطي ردا على مغالطة المبالغة في نزعة مركزية الدولة وسيطرة الحزب الواحد من جهة. وردا على مغالطة الاعتماد الزائد على آليات السوق دون قيود في ظل تقليص دور الدولة من جهة أخرى.

يُستخدم مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي الجديد في الرد من جهة على دكتاتورية الدولة في العالم الثالث ضمن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، والتي لعبت فيها تنظيمات المجتمع المدني دورا في تعزيز عملية الانتقال. وهي العملية التي سمّاها(هنتجتون) بالموجة الثالثة للديمقراطية. ويُستخدم من جهة أخرى سلاحا في يد المجتمعات المدنية الدولية العالمية "Global Civil Society" والتي تقودها الحركات المناهضة لاحتكار الشركات الرأسمالية العالمية التي تراجعت في ظلها الدولة الوطنية عن أداء الوظائف والأدوار المسندة لها.

لكن عملية الاختراق الخارجي المتكررة من قبل قوى العولمة الرأسمالية حوّلت وظيفة المجتمع المدني من لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة إلى إطار يقتصر فقط على التخفيف من حدة المشاكل. وجعلته مرتبطا بشبكاتها المساهمة في تمويل أنشطته وتحركاته.

فطالما ظلت العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الرأسمالية وإدماج اقتصاديات العالم في الاقتصاد الرأسمالي وفق الشروط المرسومة مثل فرض حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات ومشاريع الاستثمار دون قيود، كان على آليات العولمة أن تحتوي تنظيمات المجتمع المدني حتى تقوم بدور البديل للدولة الوطنية والقومية في حل المشاكل التي تنخر جسم الفئات العمالية الفقيرة في العالم الثالث من جراء تطبيق سياسة الهيكلة والإصلاح التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في استيعاب الحركات الاجتماعية والسياسية وتوجيهها ضمن آليات العولمة الثقافية والاقتصادية التي تقوم بالترويج للقيم الثقافية وتسويقها وفق التصور الغربي الليبرالي والذي يخدم بالدرجة الأولى قوى السوق العالمية التي تسعى سوى إلى تحقيق الربح، جعل مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل غير قابل للاستخدام في السياقات الأخرى غير الغربية. وجعله يشير إلى التحيز العلمي والعملي الذي يحاول أن يصادر المفهوم، فيجعل كل من لا يرتبط بالتراث السياسي الغربي الليبرالي لا يتوافق مع المفهوم.

لكن الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تُعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رحم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية.

تقبل الدولة الليبرالية بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار الرقابة وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي. إن الشيء الذي يميز الليبرالية عموما

والمجتمع المدني خصوصا هو فكرة استقلالية المؤسسات المسمّاة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية ب "السلطات المضادة"، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور الليبرالي أوجه العمل الطوعي المؤسسي المستقل عن إشراف الدولة و الهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.